مجلس المستشارين
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

الرباط في: 18/01/2018
رقم السؤال: 2 700

إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول ملاءمة مساطر المقاولات المغربية مع القانون الأوروبي المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
أعطى الاتحاد الأوروبي مهلة تنتهي بتاريخ 2018/05/25 للشركات المغربية التي تعالج معطيات ذات طابع شخصي للمواطنين الأوروبيين (في مجال الأبناك، التأمينات، قطاع الخدمات المرحلة "offshoring"، إرسال وتحويل الأموال، التجارة الالكترونية....إلخ)، من أجل الملاءمة مع التشريع الأوروبي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وإلا ستكون هناك تبعات قانونية ومالية، يمكن أن تهدد استمرار أنشطة العديد من المقاولات المغربية وبالتالي فقدان الآلاف من مناصب الشغل، خصوصا في قطاع الخدمات المرحلة.
لذا نسائلكم السيد الوزير :
ما هي الإجراءات العملية والاستعجالية التي تعتزم الحكومة القيام بها من أجل مواكبة المقاولات الوطنية المعنية بهذه الملاءمة؟

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
عبد الاله حفظي,العربي العرائشي,عبد الحميد الصويري,عبد الكريم مهدي,عمر مورو,نائلة مية التازي,يوسف محيي